

بالامر من الإمام ومخالفته له ، لا دلالة على كونه فسقاً ؛ والأصل في هذا الباب .. أن مقادير العقاب لا تعرف عقلاً ، وأن طريق معرفة كون الفعل كفراً ، الشرع ؛ إما كتاب ناطق وإما سنة معلومة أو إجماع ، وكل ذنب لم نجد فيه أحد هذه الثلاث ولا ما يستند إليه من ضروب الاعتبار ، يجب التوقف فيه ، ولا يجب القطع على كونه - يعنى فى النار (١)

ورغم اعتراضنا على كثير من ضوابط التكفير والتفسيق عند القدماء .. إلا أن ما سعى إليه أئمة الزيدية ، كان يمثل ضرباً من الاعتدال ، عز أن نجد عن غيرهم ، فقد شاب أغلب الفرق إطلاق الأحكام والاعتداء على المخالفين .

(١) البستى : البحث فى أدلة التكفير والتفسيق ؛ ٣٠٤ و - ٣٠٥ ط